أصول سياسة «الجدار الحديدي»

أنطوان شلحت *

■ صدرت مؤخرا ترجمة عبرية منقحة ومزيدة عن الانكليزية لكتاب «الجدار الحديدي ـ إسرائيل والعالم العربي» لمؤلفه آفي شلايم، أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في جامعة «أوكسفورد» البريطانية (*). وفي الأصل صدر الكتاب بالانكليزية في سنة (2000) عن منشورات «نورتون» في نيويورك ولندن.

لا شكّ، بادئ ذي بدء، أن عنوان الكتاب يشفّ عن محتواه. غير أن الفصل الأشدّ إثارة للاهتمام هو ذلك الذي يتحدث بصورة رئيسة عن أصول سياسة «الجدار الحديدي» في الممارسة الصهيونية، والتي أصبحت لاحقا سياسة رسمية لدولة إسرائيل حيال العرب عموما وحيال الشعب العربي الفلسطيني خصوصا، بعد نشوئها في 1948.

والإشارات إلى تلك الأصول، التي يبثها شلايم، هي من الصفاء والصراحة والحدة بما لا نحتاج معها إلى عناء القراءة التفكيكية.

جذور فكرة تغييب السكان الأصليين

منذ البداية يتتبع شلايم جذور فكرة التجاهل أو التغييب أو الإقصاء للسكان الأصليين في التفكير الصهيوني، منذ أن هجس ثيودور هرتسل بمشروع «دولة اليهود». ويؤكد في هذا الصدد ما سبق أن أشار إليه غيره من الباحثين وهو أن آباء الصهيونية، وبكل بساطة، لم يروا السكان الأصليين بصورة عامدة وعن وعي كامل، وذلك من منطلق الإدراك (الاستشرافي؟) لما سيترتب على تنفيذ مشروع إنشاء الدولة المذكورة من جرائم بحقّ هؤلاء السكان، لعلّ أشدّها وأدهاها جريمة التطهير العرقي.

وهذا ما تثبته، ضمن أشياء عديدة أخرى، الواقعة التالية:

بعد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في سنة 1897 في بازل في سويسرا، قرر حاخام العاصمة النمساوية فيينا أن يستقصي أفكار هرتسل المبثوثة في كتابه «دولة اليهود»، فأرسل مندوبين عنه إلى فلسطين في مهمة وصفت بأنها لـ«تقصي الحقائق». وقد وجه هذان المندوبان برقية من فلسطين يقولان فيها: «العروس (أي فلسطين) جميلة، لكنها متزوجة من رجل آخر».

عن هذه البرقية يقول شلايم إنها تضمنت «المشكلة» التي ستتعارك معها الحركة الصهيونية منذ البدء. وهذه المشكلة هي، بطبيعة الحال «السكان العرب الذين يعيشون على الأرض التي أرادها اليهود».

ويضيف: كان «الرأي الناتج عن ذلك أن الحركة الصهيونية، باستثناء مجموعات صغيرة هامشية، فضلت أن تتجاهل العرب الموجودين في فلسطين الذين شكلوا ما سُمِّيَ لاحقا بـ: المسألة العربية».

نستطيع القول، إذا، إن أصحاب مشروع إنشاء الدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين كانوا مدركين تماما في لاوعيهم ـ إن لم يكن في وعيهم الكامل ـ أن مشروعهم هذا سيواجه، منذ البداية، «معضلة» السكان العرب. وبالتالي فإنهم أعدّوا نفسهم جيدا لهذه المواجهة، التي أصبحت نتائجها الآن معروفة.

... وأصول فكرة «التحالف الإستراتيجي» مع «قوة عظمى»

من ناحية ثانية يعود شلايم، أيضا، إلى أصول فكرة «التحالف الإستراتيجي» مع قوة عظمى خارجية. وهي الفكرة، التي تظهر قراءته لها أن هرتسل كان أول من أرساها وأن حاييم فايتسمان اقتفى أثر هرتسل في تطبيقها العملي بالنسبة لبريطانيا، التي كانت عظمى، مما أسفر عن صدور «وعد بلفور» المشؤوم في سنة 1917.

في حقيقة الأمر قامت هذه الفكرة على قاعدة «تحديد الخدمات» التي في مقدرة «الدولة اليهودية» أن تمنحها، عند قيامها، على «طبق من ذهب» لتلك القوة العظمى، بما يتسق مع المصالح الخارجية، الاستعمارية، لهذه الأخيرة.

وداخل كل ذلك يتوقف شلايم عند التحايلات والأحابيل التي التجأ إليها هرتسل في معرض إغواء القوى الخارجية لعقد تحالف دنس مع الحركة الصهيونية ذات الأهداف الكولونيالية.

فيكتب في هذا الصدد ما يلي:

«عرض هرتسل في كل مناسبة من هذه اللقاءات (مع السلطان العثماني والبابا وملك إيطاليا والقيصر الألماني ومع جوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات البريطاني) مشروعه في طريقة أراد لها أن تجتذب المستمع: وعد السلطان برأس المال اليهودي، ألمح للقيصر بأن الأراضي اليهودية ستكون قاعدة أمامية لبرلين، عرض على تشمبرلين إمكانية تحويل الأراضي اليهودية إلى مستعمرة الإمبراطورية البريطانية. ورغم تبدّل الحجج، التي عرضها هرتسل، فقد بقي هدفه الرئيسي متمثلا في الحصول على دعم القوى العظمى لجعل فلسطين مركزا سياسيا للشعب اليهودي».

من جميع ما تقدّم يتوصل شلايم إلى الاستنتاج الصحيح ومفاده أن الحركة الصهيونية، منذ بداية تشكلها تحت قيادة هرتسل، اتسمت بميزتين بارزتين أصبحت لهما أهمية أساسية ومستديمة في التاريخ اللاحق.

هاتان الميزتان هما:

عدم الاعتراف بكيان وطني فلسطيني، والبحث عن تحالف مع قوة عظمى خارج منطقة الشرق الأوسط.

وقد كان الالتفاف على الفلسطينيين هو نهج السياسة الصهيونية منذ المؤتمر الصهيوني الأول فصاعدا. وكان الافتراض غير المعلن لهرتسل وكل من تبعه هو أن الحركة الصهيونية سوف تحقق هدفها ليس من خلال التفاهم مع الفلسطينيين المحليين وإنما من خلال تحالف مع القوة العظمى المسيطرة في تلك الساحة. وقد أدى ضعف «اليشوف» ووضع المجتمع اليهودي في فلسطين قبل الاستقلال وتصاعد عداء الفلسطينيين إلى جعل الاعتماد على قوة عظمى عنصرا مركزيا في الإستراتيجية الصهيونية.

ولقد تغيرت القوة العظمى المسيطرة في الشرق الأوسط مرّات عدّة خلال القرن العشرين: في البداية كانت الإمبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا العظمى، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تلك القوة العظمى. لكن ما بقي ثابتا هو ذلك التشبث الصهيوني بالاستحواذ على دعم القوى العظمى في المعركة من أجل الحصول على دولة وتثبيتها.

وهذا «الدعم»، كما سبق أن ذكرنا، لم يكن من غير ثمن دفعته الدولة اليهودية طوال سنوات وجودها. وقد عبّر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير (هل تذكرونه؟) ذات مرة بقوله: ترى فينا الولايات المتحدة الأمريكية حليفا وذخرا إستراتيجيا!

فشل «مسار أوسلو» بسبب إسرائيل

تشمل الطبعة العبرية من «الجدار الحديدي» إضافة يتطرق فيها المؤلف، آفي شلايم، إلى مترتبات فترة إيهود باراك في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (1999 ـ 2001). وكانت الطبعة الإنكليزية قد اعتبرت نتائج انتخابات 1999، التي أسفرت عن فوز باراك برئاسة الحكومة وإلحاقه هزيمة نكراء بخصمه الليكودي بنيامين نتنياهو، بمثابة زلزال بل وأكثر من ذلك اعتبرتها «بمنزلة شروق الشمس بعد ثلاث سنوات قاتمة ومريعة أمسك فيها بزمام السلطة في إسرائيل الأنصار المتطرفون لنهج الجدار الحديدي، الذين لم يغيروا ولم يجددوا البتة في مفهومهم لهذا المبدأ»، على حد تعبير المؤلف.

لكن شلايم في هذه الفقرة الإضافية يؤكد خيبة أمله، مثل إسرائيليين كثيرين غيره، من باراك الذي تميزت ولايته «ببعض الأنوار لكن أساسا تميزت بالكثير من الظلال السوداء».

ويسلسل المؤلف أسباب إخفاق باراك في إنقاذ ما يعتبر أنها «عملية السلام» الإسرائيلية ـ الفلسطينية مما آلت إليه من تدهور على النحو التالي:

(*) أولا ـ أن باراك كان وبقي ذا نزعة أمنية في أصله وماهيته، بمعنى أنه ينظر إلى العلاقات الخارجية من زاوية اعتباراته الأمنية. ويشير شلايم إلى أن باراك هو من ناحية مواقفه السياسية تهجين لحمامة وصقر.

(*) ثانيا ـ أعطى باراك أفضلية واضحة لمسار المفاوضات مع سورية، على رغم أنه أكد ضرورة التوصل إلى السلام مع جميع جيران إسرائيل. ويرجع الكاتب ذلك إلى عدة أسباب، لعل أهمها في رأيه هو حاجته إلى سورية من أجل الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الانتخابية بسحب قوات الجيش الإسرائيلي من لبنان حتى تموز/ يوليو 2000. «وقد كان واضحا أنه من غير موافقة دمشق لا تستطيع حكومة بيروت أن تعطي إسرائيل أية ضمانة بشأن الأمن في المنطقة الحدودية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي ووكيله ـ مرتزقته، جيش جنوب لبنان».

(*) ثالثا ـ في المسار الفلسطيني سار باراك ببطء وتردد واضحين. وقد تطلب الأمر فترة عشرة أشهر لكسر الجمود الذي كرسته حكومة الليكود نتيجة عدم تطبيقها لاتفاق واي ريفر.

لكن شلايم يعتقد، إلى ذلك، أن مفاوضات «كامب ديفيد» 2000 رغم أنها لم تسفر عن تسوية نهائية، شكلت اختراقا ما. والدافع الرئيسي لاعتقاده هذا، وفق ما يؤكد، هو جهوزية باراك لاجتياز خطوطه الحمراء والتباحث بصورة جدية حول جميع القضايا الواقفة في صلب النزاع، وهي حقوق اللاجئين الفلسطينيين وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة والضفة الغربية وتقاسم السيادة على القدس.

وتنتهي إضافة الطبعة العبرية عند قراءة فترة حكومة أرييل شارون الأولى (2001 ـ 2003) وعند نتائج انتخابات 2003، التي أعادت شارون إلى كرسي رئاسة الوزراء مع حكومة «أكثر يمينية في سنتها الأولى».

وفي الإجمال العام يرى شلايم أن عقد السنوات الممتد بين 1993 ـ 2003 كان حافلا بالأحداث المتعلقة بتاريخ العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. فخلال هذا العقد ولدت وسقطت عملية السلام المنطلقة من اتفاق أوسلو. ويصف منتقدو أوسلو هذا الاتفاق بأنه معتلّ ومحكوم بالفشل المسبق. لكن رغم عيوبه ونواقصه فقد كان هذا الاتفاق، في قراءة المؤلف، خطوة شديدة الأهمية في الاتجاه الصحيح. وهو لم يكن محكوما بالفشل المسبق، بل فشل لأن إسرائيل، بقيادة الليكود، لم تفِ بقسطها في الصفقة. وثمة أسباب إضافية كثيرة لفشل عملية أوسلو، تشكل عودة الفلسطينيين إلى العنف واحدا منها. لكن السبب الرئيسي والأول لهذا الفشل يكمن في سياسة إسرائيل التي نحت منحى الاستمرار في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية.

ويختم شلايم بالقول إن مصادرة المزيد والمزيد من أراضي العرب لصالح المستوطنين اليهود لا تتماشى مع الشراكة الجدية مع الفلسطينيين في سبيل إحلال السلام. وعلى هذا الأساس فإن إسرائيل لا تزال واقفة أمام المعضلة التي تراوح أمامها منذ 1967 : في مقدورها أن تعيش مع مناطق محتلة، في مقدورها أن تعيش بسلام، إنما ليس في مقدورها أن تعيش مع الأمرين معا.

«التاريخ الجديد»

هذا الحد ينبغي أن نشير إلى أن «الجدار الحديدي» هو الكتاب الثالث لآفي شلايم. وقد سبقه كتابان هما: «المؤامرة عبر الأردن» (1988) و«الحرب والسلام في الشرق الأوسط» (1995). وصدرت كتبه كافة باللغة الانجليزية وعن دور نشر أجنبية، قبل أن يصدر «الجدار الحديدي» باللغة العبرية.

ومثل كتب شلايم ثمة كتب عديدة لمؤرخين وعلماء اجتماع وباحثين إسرائيليين لا تزال، حتى هذه اللحظة، «تمارس» حقّها في البحث والسجالية، من خلال مواجهة الماضي الأشد ظلامية للحركة الصهيونية ولحكام إسرائيل، بلغات أجنبية فقط.

ودافعي للتنويه بهذا الأمر، الذي قد يتراءى للبعض عديم الأهمية، أنه يمثل على أحد جوانب الحرب المباشرة، من طرف المؤسسة الإسرائيلية والصهيونية، ضد الاجتهادات غير المفطورة على «الإجماع القومي الصهيوني» حول رواية تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهو جانب عدم الالتفات إلى وجود هذه الاجتهادات سعيا نحو غاية «القتل بالإهمال»!

وقد رأى كتاب شلايم الأول «المؤامرة عبر الأردن» النور في موازاة صدور كتب أخرى لمؤرخين إسرائيليين آخرين مثل بيني موريس وإيلان بابه وعلماء اجتماع مثل جرشون شفير. وقد اعتبرت كتب هؤلاء الأربعة بمثابة القطاف الأول لموجة «التاريخ الإسرائيلي الجديد»، التي يقف وراءها تيار «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الانتقاديين».

ورأى البعض أن يرجع هذا «التاريخ الجديد» إلى عاملين رئيسيين:

* الأول ـ ظهور رعيل جديد من المؤرخين الإسرائيليين لديه الجهوزية الكافية للتسليم بقسم كبير من الانتقادات الأخلاقية والسياسية التي وجهت إلى الصهيونية وإسرائيل في أعقاب 1967 (إثر احتلالها وممارسات عسكرها في المناطق الفلسطينية)، ما أدى بهذا الرعيل إلى أن يخضع للفحص الفترة التي سبقت سنة 1967 أيضا.

* الثاني ـ إماطة اللثام عن وثائق من فترة 1948 كانت حتى ذلك التاريخ، النصف الثاني من الثمانينيات، في طيّ السرية التامة.

غير أن الخصيصة الأهم التي تميز شلايم، كما تميّز بابه وشفير وغيرهما من «المؤرخين الجدد» و«علماء الاجتماع الانتقاديين»، تتمثل في العودة إلى فحص أصول النزاع الصهيوني ـ الفلسطيني وجذوره. زد على ذلك أن المراجع الأرشيفية، التي يستعين بها هؤلاء في كتاباتهم، لم تكن جميعها من بين تلك التي أميط عنها اللثام في الفترة المذكورة. وإنما كانت، قبلا، مفتوحة أمام مرمى بصر المؤرخين والباحثين.

وربما من المفيد أن نستعيد هنا ما قاله جرشون شفير في هذا الشأن عندما اعترف بأنه رغم كون المراجع المذكورة في متناول اليد، فإنها تطلبت منه «قراءة جديدة للمواد القديمة» في سيرورة يراد لها أن تعيد إلى هذه المراجع ما سبق أن غاب ـ أو جرى تغييبه عمدا ـ عن أعين القراء الذين عاينوها قبلهم.

* كاتب من فلسطين

(**) آفي شلايم: «الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي»، إصدار: دار النشر «يديعوت أحرونوت»، تل أبيب 2005

قضية خطيرة في تاريخ القضاء الدولي:

قبول المحكمة الجنائية الدولية بدعوى افراد ضد دولة سيفتح المجال امام المتضررين من طغيان الانظمة العربية

د. الهادي شلوف *

■ قررت المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي بقسم الدائرة الابتدائية بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 2005 بقبول اول شكوى قام بها ستة افراد متضررين من جمهورية الكونغو الديمقراطية اي زائير سابقا في القضية رقم ICC/01/04/101/18/01/2006 -3/43 SL

قرار المحكمة الجنائية الدولية بقبول الشكوى وضمها الى الدعوى القائمة امام المحكمة مند عام 2004 وهو امر مهم جدا في تاريخ القضاء الجنائي الدولي وبالتالي الاعتراف بحقوق الضحايا او المجني عليهم مما هذا الامر سوف يفتح المجال امام جميع الضحايا وفي جميع بقاع الارض للجوء الى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد كان تضامن الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والتي مقرها باريس بفرنسا بشهر ايار (مايو) 2005 وتبنيها للضحايا الست ومشاركتهم في رفع القضية امام المحكمة الجنائية الدولية له الاثر الايجابي ويعتبر هذا الحدث بمثابة التاريخي في القانون الجنائي الدولي.

الفديرالية الدولية لحقوق الانسان لم تعتبر الأمر انتصارا للمتضررين الستة وانما هو انتصار تاريخي من اجل انتصار حقوق الانسان على الجرائم التي ارتكبت ومن ثم سوف يسمح ويعطي الحق لكل المتضررين والذين تعرضوا الى التعذيب وانتهاك حقوقهم باللجوء الى القضاء الجنائي الدولي.

الغرفة الابتدائية اعترفت بانه لا يمكن رفض اية قضايا ترفع من المتضررين ووفقا للمادة 68 ـ 3 من نظام المحكمة كما اعتبرت انه من حق الضحايا المشاركة في الدعاوى التي تولتها المحكمة واعتبرت بأن الجرائم يجب الا تبقى دون عقاب ودون متابعة من قبل القضاء الجنائي الدولي.

الغرفة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية اعترفت بحقوق اساسية للمتضررين وحاولت ان تضع تفسيرات جديدة وايجابية لقانون المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بحق الدفاع وحقوق المتضررين.

لقد اعلنت الفديرالية الدولية لحقوق الانسان والمنظمات التي تتولى الدفاع عن حقوق الانسان ترحيبها للمبادئ الجديدة التي اقرتها المحكمة الجنائية الدولية واعتبرت انها صفحة جديدة في تاريخ البشرية في مجال القضاء الجنائي الدولي.

هل هذا القرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) لعام 2006 سوف يفتح المجال امام الفلسطينيين لرفع دعاوى في قضية جنين؟

وهل سيفتح هذ القرار المجال امام العراقيين لرفع دعاوى على استعمالات الاسلحة المحظورة من قبل الجيشين الامريكي والبريطاني؟

هل سيفتح المجال امام المواطنين العرب الذين تعرضوا الى اعمال العنف وانتهاك حقوقهم الاساسية باللجوء الى القضاء الجنائي الدولي بلاهاي ضد الانظمة العربية الدكتاتورية؟

هل سيفتح المجال لفتح التحقيقات في القضايا الجنائية والاعمال الاجرامية التي ارتكبتها الانظمة الدكتاتورية في البلاد العربية؟

ان الاجابة نعم. ان هذه الخطوة وهذا القرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية سوف تتبعه احكام وقرارات اخرى ومن ثم سوف يفتح المجال امام جميع المتضررين برفع شكاوى مباشرة وتسجيلها امام القضاء الجنائي الدولي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما انه ايضا سوف يفتح الباب في قضايا عالقة الان امام القضاء الجنائي الدولي مثل قضية دارفور ضد السودان مما سيدفع بالمتضررين الى اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية دون الاكتراث بالاجراءات التي سوف تتخذها النيابة العامة للمحكمة الجنائية الدولية بعد قرار مجلس الامن الدولي العام الماضي باعطاء الحق للنيابة العامة للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق فيها.

هناك عدة قضايا تنتظر الانظمة العربية والحكام العرب من قبل المعارضة والمتضررين مثل قضية قصف حماة في الجمهورية السورية ومثل قضية سجن ابو سليم بليبيا وقضايا أخرى بالمغرب وتونس والعراق الخ.

اننا نعتقد بان قرار المحكمة انتصار للعدالة في وجه الطغيان والظلم.

* رئيس الجمعية الاوروبية ـ العربية للمحامين والقانونيين بباريس محام للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي

حول تحول فتح الى معارضة

محمد مشارقة *

■ هزمت حركة فتح، ام لا، ذلك هو سؤال الاسئلة بعد الاعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ولعل المبالغة في ردة الفعل العاطفية على هذا الزلزال الفلسطيني، تحمل في طياتها شعورا بالخسارة لالاف الشبان والشابات الذين انخرطوا بكل صدق وعزيمة في الحملة الانتخابية لحركة الشهداء والاسرى والوطنية الحقة، ردة الفعل هذه يمكن تفهمها، وتفهم اصرارها على المحاسبة والمراجعة كي تعود فتح الى قيمها الوطنية والتصاقها بالناس وهمومهم، لكن الامر المستغرب هو ان الاكثر شراسة في الدعوة الى انعزال فتح والابتعاد بها عن المشاركة في الحكومة المقبلة، هم ذات الاشخاص وذات النهج الذي أوصل فتح الى هذه النتيجة المزرية انتحابيا، هم ثلة من المنتفعين والفاسدين الذين تكالبوا على السلطة ومغانمها دونما حساب للمستقبل.

ولهذا يرى كل حريص ان بناء موقف تنظيمي موحد من تداعيات خسارة فتح في الانتخابات التشريعية، يبدأ بتشخيص الوضع بدقة متناهية، قوام هذه المراجعة ينطلق من أن الحركة لم تهزم، وتيار الاغلبية المناضلة التي تحملت وزر قلة من المفسدين في السلطة، لا زال حيا مرابطا مستعدا للتضحية كما كان دائما وطيلة العقود الاربعة الماضية. لقد انتصر الشعب الفلسطيني وانتصرت فتح حركة المناضلين والشرفاء، انتصرت بانتصار حماس، الشق الاخر من الحركة الوطنية الفلسطينية، هذا الشق الذي قاسم فتح ضريبة الشهادة والاعتقال والكفاح، ومنحه الشعب العظيم ثقته ليعيد توجيه البوصلة نحو بدهيات الصراع التي جرى تمييعها بصورة كارثية، فقدنا معها روحنا الكفاحية، روح المقاومة والتواضع والزهد بالمناصب والمغانم، وسلمنا بقدر فرضه اريل شارون على العالم وعلى عقولنا، عنوانه الابرز، ان لا مهمة ولا خيار سوى ان نكون «كلب حراسة»، هكذا دون ثمن، ليس هذا وحسب بل واجبر العالم على قبول معادلة قوامها ان التقدم التدريجي في عملية السلام مرهون بمقياس واحد هو قدرتنا على القيام بهذا الدور الامني، الامر الذي اوصل عملية السلام واطارها الهش والمتحرك خارطة الطريق الى حائط مسدود، ولم يبق لنا اليوم من هذه العملية الكاذبة ما يمكن الاسف عليه والتمسك به.

لم يكن باستطاعة فتح بحكم التزاماتها الدولية قلب الطاولة في وجه التجاهل الدولي والامريكي على وجه الخصوص لجوهر المشكلة وهو الاحتلال الاسرائيلي، بالنسبة للمواطن الفلسطيني العادي لم يبق من عملية السلام سوى تسليم العالم مقاليد التسوية لتقديرات شارون ورؤاه الخاصة لمستقبل الاحتلال، والنتيجة ماثلة للعيان، بالجدار والمعازل العنصرية والنهب المستمر للارض.

لقد كان على فتح ان تقلب الطاولة في اللحظة التي وافقت فيها واشنطن على حصار رمز الوطنية الفلسطينية المنتخب ياسر عرفات، واذنت بعد ذلك بقتله، كان عليها أن توقف مهزلة عملية السلام منذ ان دمرها شارون باربعة عشر شرطا، وبات معها رئيس براغماتي من نوع محمود عباس «غير ذي صلة». توحدت إثرها الاحزاب الاسرائيلية الرئيسية خلف شعار «لا يوجد شريك» والاندفاع خلف ما بات يعرف باجراءات من جانب واحد.

فتح لم تتمكن من الاستدارة في الوقت المناسب لاسباب كثيرة اهمها ايضا الخراب الذي لحق بجزء كبير من نخبتها السياسية وتناحرها على بقايا فتات مغانم السلطة، في هذه اللحظة التاريخية انتقم الشعب وبصورة ديمقراطية من حالة الترهل والتردد. من هنا تكون البداية، واذا كانت الاستدارة والمراجعة السياسية لاطار عملية السلام ضرورة موضوعية ومهمة وطنية تلمسها الشعب بحسه السياسي العالي قبل قيادته، هل نذير الظهر لهذا الشعب ولقراره الواعي رغم كل الارهاب الذي مورس من اوروبا واسرائيل والولايات المتحدة، لقد اختار الشعب طريقا شاقا برفض المراوحة في المكان، انتظارا للخسائر الكبيرة تحت عناوين السلام الكاذب، وفي ظني ان هذا الموقف لا يتعارض مع روح وجوهر الموقف الفتحاوي الاصيل.

في ضوء ذلك هل نستمر في دورة اعادة انتاج الخراب بالتفسيرات القاصرة التي لا ترى في الخسارة الانتخابية سوى مفردة واحدة تتصل بالانضباط التنظيمي واداء اللجنة المركزية او ادارة الحملة الانتخابية والاعلامية، المسالة اعمق من هذه الترهات اللفظية التي تعفي من المراجعة الجدية والمكلفة.

ان اصرار تيار بعينه داخل فتح على البقاء في المعارضة، «البناءة او الايجابية» كما يحلو للبعض تزيينه، لا تفسير له مهما اتخذ من لبوس «اعادة البناء ونفض الغبار» سوى اشاعة الاوهام، باننا «عائدون للسلطة بعد ان تعجز حماس عن الصمود امام الضغوطات الاسرائيلية والغربية»، وكأن التاريخ سينتظر تلك العودة الظافرة، او ان السلطة ضلت طريقها وستعود الى بيت الطاعة الفتحاوي عاجلا ام اجلا، من يدافع عن فكرة ترك شقنا الاخر في الحركة الوطنية حتى يسقط في الشارع، يوجه الامور دون ان يدري نحو تحويل حركة فتح الى منظمة غير حكومية، بعد ان تخلع عنها كل علامات حركة التحرر الوطني، وتتجند في طابور الليبراليين الجدد، حتى ينظر في توجيه التمويل والدعم لها، من اجل مواجهة التشدد الاصولي، حسب لغة اصحاب الموجة الليبرالية الجديدة، دعم لا هدف له سوى تحويل النخب الفتحاوية الى مجموعة من المدراء الذين يخضعون للتدريب والتاهيل المستمر استعدادا لليوم المنشود، سقوط حركة حماس.

ان اعادة المراجعة وبناء الحركة كما هو مطروح اليوم عبر التمترس في المعارضة، من شانه ادخال فتح في دوامة الصراعات الفارغة والانشقاقات التي تنهيها بالضربة القاضية، وهو هدف منشود لورشة الشياطين في واشنطن وتل ابيب.

ان تجربة الحياة والتاريخ تشير الى ان اعادة المراجعة والبناء يمكن ان تتم في الميدان وليس في الغرف المغلقة وذلك باستمرار حالة الاشتباك مع الواقع وبمسؤولية وطنية عالية، لان فتح هي «ام الولد»، والمرشد والبوصلة في عملية البناء هو ما يفرزه الواقع من اسئلة ومتطلبات فكرية وسياسية وتنظيمية، والمشاركة في السلطة التنفيذية والاستمرار في الانغراس في الواقع، هو نقيض السلوك الذي مارسته بعض الاطر المتنفذة في فتح والسلطة التي انفصلت عن المجتمع الحقيقي منذ زمن بعيد، في السلوك اليومي والمعيشي الباذخ والمستفز لجمهور مفقر ومدمر ومنكوب.

ثم على ماذا نختلف مع حركة حماس، هل نختلف على اجتهادات احمد بن حنبل او ابو حنيفة على مبطلات الوضوء، او على اقتصاد السوق الحر حيث لا سوق اصلا، نحن نختلف مع حماس او نتفق معها على اجندات وطنية وعلى اولويات اشكال النضال، وعندما نختلف سنلوذ بالناس مجددا، ولن يفيد فتح الجلوس على الجدار والدعاء لحماس بالفشل، لان ذلك طريق الانعزال الذي لا يغتفر، خاصة وان حماس ليست نبتا شيطانيا وهي ليست كائنا فضائيا.

المشاركة في الحكومة المقبلة، لا تعني وقف المراجعة واعادة بناء الحركة على اسس جديدة ولا بوقف المحاسبة التنظيمية الصارمة لكل من ساهم في اضعافها، ولا باعادة تنصيب الفاشلين وعديمي الكفاءة في المناصب الحكومية، لا يعني وقف اعادة الحياة للمنظمات الشعبية واطر المجتمع المدني، كما لا يعني ايضا وقف استعادة الروح لتنظيمات حركة فتح في المنافي والشتات بعد ان اصابها الشلل والموت.

تلك عملية متداخلة ومترابطة وطويلة النفس، وعلى نجاحها يعتمد مستقبل حركة فتح وموقعها في قيادة المشروع الوطني، ودورها في الحفاظ على المنجزات التي تحققت، من اجل الوصول الى الاستقلال الناجز بالدولة وعاصمتها القدس، ليس بمفردها بل مع شقها الاخر في الحركة الاسلامية.

* كاتب من فلسطين

الانموذج الإسلامي التركي والاستراتيجية الأمريكية

د. عبدالله تركماني *

■ استفادت الإدارة الأمريكية من تجربة الزعيم التركي الإسلامي أربكان، التي أيقظتهم على واقع جديد في عقر دار حليفهم الاستراتيجي، فاخذوا يراقبون الوضع في تركيا باهتمام شديد، ولفت انتباههم النجم الصاعد في سماء السياسة التركية زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان. فمن خلال لقاءاته المتكررة مع الزعيم الإسلامي لعب السفير الأمريكي في تركيا دورا مهما في تقليص قلق حكومته من تصاعد نفوذ الإسلاميين في تركيا، وكان مجمل الانطباع الذي تكون لديه عن أردوغان أنه إسلامي عصري يمكن التعامل معه.

وجاء التحذير الذي وجهته الإدارة الأمريكية إلى قادة المؤسسة العسكرية التركية من مغبة استصدار قرار قضائي بمنع حزب العدالة والتنمية من المشاركة في الانتخابات، ليظهر للأتراك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، حليف تركيا الأول، لا تمانع، وربما ترغب لأسباب تتعلق بالأجندة الأمريكية الخاصة بالمنطقة وبقضية الحرب على الإرهاب، في وصول الإسلاميين المعتدلين إلى السلطة.

إذ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تطمح إلى مخزون بترول بحر قزوين الهائل والذي يقع أغلبه في أراضي دول آسيا الوسطى الإسلامية، والتي كانت الحرب في أفغانستان ليست بعيدة تماما عن تكتيكات هذه الاستراتيجية. ومن المؤكد أنّ تركيا، ذات الطابع الإسلامي، ستشكل قوة جذب في هذا المجال وتساعد على تنفيذ المخطط الاستراتيجي الأمريكي، بعيدا عن الأطماع الروسية التي ما زالت تحاول ممارسة التأثير على هذه المناطق. كما أنّ الحزب الإسلامي التركي يشكل حلا مثاليا لتهديدات الإسلام الأصولي من ناحية، والاتجاهات العلمانية المتشددة في الأطر القومية أو الوطنية من جهة أخرى.

كما أنّ العلاقة التركية ـ الإسرائيلية صورة أخرى بالغة الأهمية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، التي ترى الشرق الأوسط بصورته الموسعة التي تشمل تركيا وإيران إلى جانب ما يسمى بالدول الشرق أوسطية، فتركيا هنا ستكون الدولة ذات الطابع الإسلامي التي قبلت التعامل مع إسرائيل بدون عراقيل داخلية مزعجة، وسوف لا يكون هذا التعامل في حاجة إلى إثارة جديدة، فهو أمر مسبوق ومن الصعب أن تثار ضده معارضات بعد أن استقر في السياسة التركية لأمد طويل. وهذا الإسلام السياسي المعتدل من الممكن أن يكون أنموذجا للتطبيق في الكثير من الدول الإسلامية، وبصفة خاصة الواقعة في ما يسمى بالشرق الأوسط.

وقد يكون مفاجئا أن نعرف أنّ صموئيل هنتنغتون، الداعية الأكبر لحرب الحضارات، خصوصا الحضارتين الغربية والإسلامية، هو في الوقت نفسه الداعية الأكبر لعودة تركيا إلى تزعّم العالم الإسلامي. ففي كتابه «صدام الحضارات» يطرح نظرية «الدول الممزقة» التي تستند إلى مقولة وجود دول ضائعة الهوية (مثل روسيا والمكسيك وتركيا) لا تعرف إلى أية حضارة تنتمي، ولذا فهي ممزقة. ولكي تعيد هذه الدول تحديد هويتها الحضارية بنجاح، يجب أن تتوافر، حسب هنتنغتون، ثلاثة معطيات: أولها، أن تكون النخبة السياسية والاقتصادية داعمة ومتحمسة لمثل هذه الخطوة. وثانيها، أن يكون الشعب مستعدا على الأقل للخضوع إلى إعادة تعريف الهوية. وثالثها، أنّ العناصر المهيمنة في الحضارة المستضيفة، وهي في معظم الحالات الغرب، يجب أن تكون مستعدة لاحتضان هذا التحول.

بالنسبة إلى تركيا الشرطان الأولان متوافران، فالنخبة التركية متحمسة منذ ثلاثة أرباع القرن لجعل بلادها دولة أوروبية غربية بالكامل. والشعب التركي يؤيد الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، إن لم يكن لأسباب إيديولوجية ـ حضارية فلمبررات اقتصادية.

بيد أنّ الشرط الثالث والأهم، وهو استعداد الحضارة الغربية لاحتضان تغيير الهوية التركية، غير متوافر البتة. وهو متأكد من أنّ تركيا ستبقى دولة ممزقة إلى أجل غير محدد.

ولا مخرج، برأيه، سوى إدارة تركيا ظهرها للحضارة الغربية، لتعاود ثانية لعب دورها كقائدة للعالم الإسلامي.

والسؤال هو: هل يؤدي قلق الإدارة الأمريكية من تموجات المجتمعات العربية والإسلامية، وعدم انسجام الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية مع أوضاع هذه المجتمعات ومصالح وميول الغالبية الشعبية فيها، إلى بحث الإسلام السياسي والإدارة الأمريكية عن معادلة شبيهة بما حصل في الأنموذج التركي، بما يمكن أن يفتح أفقا جديدا للمنطقة؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في تونس